دور الاستثمار السّياحيّ في تطوّر السّياحة بالجزائر

The role of tourism investment in the development of tourism in Algeria

د. ليلى بوحديد [1]
جامعة باتنة1 – الجزائر
leila.bouhadid@univ-batna.dz

تاريخ الاستلام:16 /2018/07 تاريخ النشر: 2019 / 09/12

Abstract:

The role of tourism investment in the development of tourism in Algeria

This study aims to identify the nature of tourism and to address the reality of tourism investment in Algeria by clarifying the investment climate, the available investment opportunities, the means of tourism investment, presenting the most important difficulties facing it, and highlighting the contribution of tourism investment in the development of tourism in Algeria.

The results of the study showed that the master plan of tourism initialization prospects in 2030 is the main working ground for the development and support of tourism investment in Algeria for the development of tourism, and includes planned strategic framework and reference for the implementation of tourism policy in Algeria within the limits of 2030, the personification orientation aimed at valuing the possibilities available to Algeria and to make these possibilities in the tourism service.

Key words: Tourism entrepreneurship, tourism investment, master plan of tourism initialization prospects in 2030.

مقدّمة:

تعدّ السّياحة من المحرّكات الرئيسة للنمو الاقتصادي والتخطيط المستقبلي، وتمثّل إحدى دعائم التنمية الأساسية في أي دولة في العالم، ولجعل الجزائر من بين الوجهات السّياحيّة الرائدة، يجب العمل على تنمية القطاع السّياحيّ والرقيّ به حتى يساهم بشكل فاعل في تنمية اقتصاد الدولة، وذلك يستدعي استثمارات مالية كبيرة خصوصًا المرافق الخاصة بالإقامة والخدمات والبنية التحتيّة، حيث لا بد من دراسة فرص الاستثمار المتاحة، إذ ينتج عن الخطط والبرامج السّياحيّة تقديرات للاستثمارات السّياحيّة المطلوبة لإنشاء المرافق وخدمات البنية التحتيّة وتجهيز عناصر الجذب السّياحيّ.

والجزائر تتمتّع بموارد سياحيّة متنوّعة باختلاف المواقع الجغرافيّة، بالإضافة إلى التراث الثقافي التاريخي والحِرفي المهم، الأمر الذي أدّى إلى ظهور عدة أنواع للسياحة في الجزائر، وهذا ما جعل منها منطقة سياحيّة متعددة الأقطاب واحتلال مكانة مرموقة ضمن التصاميم الوطنية التي تعمل على إظهار هذه الموارد.

بناءً على ما سبق، جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على مساهمة الاستثمار السّياحيّ في تطوّر السّياحة بالجزائر.

إشكاليّة الدّراسة:

1 – **المؤلف المرسل** : ليلى بوحديد، الإيميل: leila.bouhadid@univ-batna.dz

اهتمّت الجزائر بالقطاع السّياحيّ مثل عدد كبير من القطاعات في ظل سعيها للانتقال إلى اقتصاد السوق، والخروج من دائرة الاعتماد على المحروقات، وذلك من منطلق أن القطاع السّياحيّ يعدّ من أهم القطاعات التي تساهم في خلق الثروة، لذلك قامت الدولة بتشجيع وتحفيز الاستثمار السّياحيّ.

وعليه، يمكن طرح إشكالية الدّراسة في التساؤل الرئيسي الآتي:

كيف يساهم الاستثمار السّياحيّ في تطور السّياحة في الجزائر؟

أهميّة الدّراسة:

تنبع أهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء على الاستثمار السّياحيّ كأحد أهم الأنسجة الاقتصادية التي يعوَّل عليها في تطوُّر السّياحة في الجزائر، نظرًا لما قد يساهم به هذا النسيج في تحسين واجهة الجزائر السّياحيّة وعروضها السّياحيّة وتغطية الطلب السّياحيّ، بالإضافة إلى تقديم عروض سياحيّة تتطابق والمعايير الدولية بما يحسّن تنافسية القطاع.

أهداف الدّراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، أهمّها:

- التعرف على ماهيّة السّياحة.
- التطرّق إلى واقع الاستثمار السّياحيّ في الجزائر.
- إبراز مساهمة الاستثمار السّياحيّ في تطوّر السّياحة في الجزائر.

منهجيّة وخطّة الدّراسة:

سنعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل مفاهيم السّياحة والاستثمار السّياحيّ في الجزائر، وذلك بالاعتماد على واقع البيانات والدّراسات المتوفّرة.

بناءً على ما سبق، تم تقسيم الدّراسة إلى المحاور الآتية:

- ماهيّة السّياحة.
- واقع الاستثمار السّياحيّ في الجزائر.
- واقع السّياحة في الجزائر ومساهمة الاستثمار السّياحيّ في تطوّرها.

المحور الأول: ماهية السّياحة:

سنتطرّق في هذا المحور إلى ما يأتي:

أولًا: تعريف السّياحة :

بدأت المحاولات الأولى لتعريف ظاهرة السّياحة في الثمانينيات من القرن التاسع عشر، حيث كان أوّل تعريف محدّد للسياحة يعود للعالم الألماني جوير فرويلر (Guyer Freuler) عام 1905 بوصفها: "ظاهرة عصريّة تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام وتغيير الجو والإحساس بجمال الطبيعة وتذوّقها والشعور بالبهجة والمتعة بالإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة، وهي ثمرة تقدّم وسائل النقل"[1]، وما يُعاب على التعريف السابق إهماله الجوانب الاقتصادية المترتبة عن النشاط السّياحيّ، وهو ما حاول العالم التركيز عليه في تعريفه للسياحة عام 1910، حيث أشار النمساوي شولارد (Schullard.H.V) إلى أن السّياحة هي:"اصطلاح يُطلَق على العمليات المتداخلة وخصوصًا العمليّات الاقتصادية التي تتعلق بدخول الأجانب وإقامتهم المؤقتة، وانتشارهم داخل حدود منطقة أو دولة معينة"[2]، وقد ركّز هذا التعريف على الجانب الاقتصادي، ولكنّه أهمل هو الآخر الجانب النفسي والثقافي للسياحة.

بعد هذين التعريفَيْن، تعاقبت الكثير من التعاريف المختلفة والحديثة للسياحة من خلال كتابات الكثير من الباحثين، الهيئات الإقليميّة والدوليّة، خاصة الاقتصادية والسّياحيّة، أهمّها:

– **تعريف منظمة السّياحة العالميّة للسياحة:** هي أنشطة المسافر إلى مكان خارج بيئته المألوفة لفترة معينة من الوقت لا تزيد عن سنة بغير انقطاع للراحة أو لأغراض أخرى.[3]

– **تعريف الأكاديميّة الدوليّة للسياحة:** السّياحة عبارة عن لفظ ينصرف إلى أسفار المتعة؛ فهي مجموعة من الأنشطة البشريّة التي تعمل على تحقيق هذا النوع من الأسفار.[4]

من خلال التعاريف السابقة، يُفهَم بأن السّياحة لها أكثر من تعريف، وكلٌّ منها يختلف عن الآخر باختلاف الزاوية التي يُنظَر منها إلى السّياحة، فالبعض ينظر إليها بوصفها ظاهرة اجتماعيّة، وآخرون يرونها ظاهرة اقتصادية، ومنهم من يركّز على دورها في تنمية العلاقات الإنسانية والثقافية بين الشعوب، ولكن الأمر الذي تتّفق فيه الكثير من التعاريف هو أن السّياحة تنشأ للحصول على الرّاحة وليس العمل، وأنها يجب ألّا تؤدي إلى إقامة دائمة ولا تكون لأقل من 24 ساعة.

ثانيًا: أهمية السّياحة وأهدافها:

تحتلّ السّياحة أهميّة كُبرى، خاصة في السياسات التنمويّة للدول المتقدمة والنامية على حدٍّ سواء، حيث توفِّر أهميّة اقتصادية، اجتماعية، سياسية، بيئية وثقافية، وهي كالآتي:[5]

– **الأهميّة الاقتصاديّة:** تعدّ السّياحة أحد الأنشطة الاقتصاديّة التي يتولَّد عنها دخول لمختلف عناصر الإنتاج العاملة في مجالات السّياحة، فضلًا عن توفيرها فرص عمل متنوّعة، سواء بصفة مباشرة من خلال العمل في الفنادق، النقل السّياحيّ، مكاتب السفر ومدن التسلية، أو بصفة غير مباشرة كالعاملين في القطاعات الزراعيّة، الصناعيّة، الخدميّة والإنشاءات، التي تساهم في ترقية السّياحة، وما يترتّب عليها من جذب رؤوس الأموال سواء المحليّة أو الأجنبيّة.

– **الأهمية الاجتماعيّة:** تساهم السّياحة في رفع مستوى الشعور بالانتماء الوطني من خلال التبادل الثقافي والحضاري، وتحسين نمط حياة الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم من خلال ما يوفّره قطاع السّياحة من فرص عمل، فضلًا عن تعريف الشعوب الأخرى بثقافة البلد من خلال خلق جو من التفاعل والاحتكاك بين سكان المنطقة السّياحيّة الحاضنة والسيّاح، الأمر الذي يخلق نوعًا من التبادل الاجتماعي.

– **الأهميّة السياسيّة:** تساهم السّياحة في تحسين العلاقات بين الدّول، من خلال تدعيم الصداقة بين شعوب تلك الدول بفضل العلاقات الوِدّية التي تنشأ بينهم، كما يجب الإشارة إلى أن النتائج الإيجابية للسياحة المحقّقة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي من شأنها أن تساهم في حلّ الكثير من المشكلات السياسيّة، فضلًا عن نشر مبادئ السلام العالمي.

– **الأهميّة البيئيّة:** تتطلّب السّياحة الاهتمام بقدر كبير بالبيئة، لأنه لا وجود للسّياحة دون توفُّر محيط بيئي ملائم وجاذب للسُّياح، وبهذا يتزايد الوعي بضرورة الاهتمام بالبيئة وحمايتها من التّلوُّث.

– **الأهمية الثقافيّة:** تعدُّ السّياحة أداة للاتصال الفكري وتبادل الثقافة والعادات والتقاليد بين الشعوب، كما أنّها توفِّر التمويل اللازم للحفاظ على التراث والمواقع الأثرية والتاريخيّة، التي تعدُّ جزءًا من ذاكرة وثقافة البلدان المضيفة، كما أنها ترسِّخ ثقافة المحافظة على البيئة.

تهدف السّياحة بشكلٍ عام إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصاديّة والاجتماعيّة، أهمها:[6]

– **الأهداف الاقتصاديّة:** تتمثل أساسًا في توسيع مساهمة السّياحة في الناتج المحلي؛ زيادة الدخل والمقبوضات من العملة الصعبة الأجنبيّة؛ دعم ميزان المدفوعات؛ تعزيز إيرادات الدولة من الضرائب والرسوم؛ رفع المستوى المعيشي للسكان؛ توفير المزيد من فرص العمل السّياحيّة؛

زيادة أعداد السيّاح ومعدلات إقامة السائح وزيادة معدّل إنفاقه؛ تنويع المنتج السّياحيّ والأنشطة السّياحيّة المصاحبة له من خلال تكثيف الاستثمارات؛ استقطاب رؤوس الأموال اللازمة لإقامة المشاريع السّياحيّة.

– **الأهداف الاجتماعيّة:** من خلال دمج المجتمعات المحلية في عملية التنمية السّياحيّة وفي عمليّة التخطيط السّياحيّ، حيث يتم توسيع إسهامات ومشاركة المجتمعات المحلية في عمليتَيْ التخطيط والتنمية السّياحيّة؛ توعية السكان والمجتمعات المحليّة بالآثار الإيجابيّة للسياحة؛ تأهيل وتدريب الأيدي العاملة السّياحيّة مع الأخذ بالاعتبار العوامل الاجتماعية المرتبطة بالسّياحة؛ المحافظة على مقوّمات النسيج الاجتماعي المحلّي القائمة على عادات وتقاليد وأنماط معيشة السكان.

ثالثًا: أنواع السّياحة:

تختلف تقسيمات السّياحة باختلاف معايير تقسيمها واختلاف الأهداف المراد الوصول إليها، وتتمثل أنواع السّياحة فيما يأتي:[7]

– **السّياحة الثقافيّة:** ويُقصد بها كلّ استجمام يكون دافعه الرئيسي هو البحث عن المعرفة من خلال اكتشاف تراث عمراني، على غرار المعالم التاريخيّة والدينيّة أو تراث روحي على غرار التقاليد والعادات الوطنية والمحليّة.

– **السّياحة الترفيهيّة:** يتمثّل الدافع الأساسي وراءها في رغبة الشخص في الاستمتاع والترفيه عن النفس، فهذا النّمط من السّياحة يتضمّن ممارسة الهوايات المختلفة على غرار الصّيد، الغوص في البحار، التزلّج على الثلوج، كما يتضمّن زيارة المناطق الجبلية والصحراوية وشواطئ البحر.

– **السّياحة العلاجيّة:** تعني تقديم التسهيلات السّياحيّة باستخدام المصادر الطبيعية للدولة، وبشكل خاص المياه المعدنيّة.

– **السّياحة الرياضيّة:** تعتبر السّياحة الرياضية في العصر الحالي من أهم أنواع السّياحة لما توفره من إيرادات مهمّة، والتي تعتمد على مجموعة من النشاطات الرياضيّة.

– **السّياحة الدينيّة:** تعني قيام الفرد بالانتقال من مكان إقامته إلى الأماكن المقدسة في دولته أو دولة أخرى، كزيارة المساجد أو أماكن العبادة.

– **سياحة المغامرات:** تعني الاطلاع على غرائب العيش في بعض المناطق، والقيام برياضة تسلّق الجبال وسباق الدّراجات.

– **السّياحة الاجتماعيّة:** تعني قيام الفرد بالرحلات الجماعيّة في أيام الإجازات للترفيه، من خلال تكوين شراكات معيّنة تؤمّن جوًّا وبرنامجًا مناسبَيْن لزيارة الأماكن.

– **سياحة المعارض:** تكون هذه السّياحة متنقّلة بين الدول التي تقيم معارض مختلفة من فنون تشكيليّة ومعارض صناعيّة ومعارض أدبيّة وتجاريّة وغيرها.

– **سياحة المؤتمرات:** تكون بتنظيم مؤتمرات متنوّعة في مختلف البلدان ويتوجّه الأفراد لحضورها مع الترفيه، حيث تُجهَّز بأماكن للإقامة وقاعات لحضور المؤتمرات وخدمات متنوّعة.

– **السّياحة البيئيّة:** تعني قيام الأفراد بزيارة المحميّات البيئيّة والنباتيّة والحيوانيّة من أجل انجاز دراسات حولها والاطلاع على الأسرار البيئيّة.

المحور الثاني: واقع الاستثمار السّياحيّ في الجزائر:

تملك الجزائر مقوّمات متنوّعة تمنح فرصًا عديدة للاستثمار، حيث تقوم الدولة بجهود ترويجيّة للاستثمار وعيًا ورغبة منها في توفير المناخ الملائم.

أولًا: ماهية الاستثمار السّياحيّ:

الاستثمار هو المجال الذي يسمح بخلق ثروة جديدة وتجديد الثروات القائمة، وهو إحدى المراحل الرئيسة في الدورة الاقتصاديّة، وقد أوضح أحد الاقتصاديين أنّ "التحوّل الحاسم في حياة المجتمعات لا يبدأ مع احترام الثروة، ولكن عندما تضع هذه المجتمعات الاستثمار المنتج في المقام الأول، ومن ثمّ ما يترتب على ذلك من ثروة".[8]

وتعدّدت تعاريف الاستثمار السّياحيّ، فعُرِّف على أنه "التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من خلال إشباع استهلاكي حاليٍّ، والحصول على منفعة مستقبلية من استهلاك مستقبلي أكبر".[9]

كما عرّفت المنظمة العالميّة للسياحة الاستثمار السّياحيّ، بأنه "التنمية الاستثمارية للسياحة التي تلبّي احتياجات السّياح، والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، إنّها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تحقّق فيها متطلّبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتحقّق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئيّة، والتنوّع الحيوي ودعم نظم الحياة".[10]

وبالتالي، يعدّ الاستثمار السّياحيّ من الأنشطة الواعدة التي تتيح فرصًا استثمارية قادرة على المنافسة في سوق السّياحة العالميّة، ذلك أنّ رواج السّياحة يؤثر بشكل مباشر على اقتصاديّات الدول، ونموّ الصناعات والأنشطة المرتبطة بصناعتها، كما يرتبط الاستثمار السّياحيّ بتوفير مناخ ملائم من اكتمال البنى الأساسية والتشريعات المسيّرة والحوافز المشجعة والمعلومات المتاحة بشفافية ونظم الإدارة العامة المتطوّرة.

يتميّز الاستثمار السّياحيّ بما يأتي:[11]

- تمثّل الأصول الثابتة نسبة عالية من إجمالي الأصول.
- ارتفاع نسبة المكوّن الأجنبي في الاستثمار السّياحيّ.
- ارتفاع تكلفة التأسيس (الاستثمارية والرأسمالية).
- فترة استرداد رأس مال المشروع طويلة، ومصادر التمويل أجنبيّة وطويلة الأجل.
- التكامل مع أوجه الاستثمار الأخرى.

أما بالنسبة لمحدّدات الاستثمار السّياحيّ، فهي:[12]

- انخفاض الكفاية الحدّية لرأس المال وضعف الإستراتيجيّة التسويقيّة المتّبعة.
- انخفاض مستوى الوعي والثقافة السّياحيّة.
- ارتفاع درجة المخاطرة، وعدم توفّر الاستقرار الاقتصادي والسّياسي والمناخ الاستثماري.

ثانيًا: المناخ الاستثماري في الجزائر:

إنّ تحسّن الأوضاع الاقتصاديّة للدولة عامِلٌ مُهمّ لجلب المستثمرين[13]، وقد حقّق الاقتصاد الجزائري أداءات معتبَرة سنة 2011 بالرغم من سياق الأزمة المالية الدولية، حسب ما ورد في تقرير لمجمع أكسفورد للأعمال[14]، حيث أوضح التقرير أن ارتفاع عائدات الصادرات ناجم عن المحروقات، كما عرِف الناتج المحلي الخام للجزائر ارتفاعًا بنسبة 2.9 % سنة 2011 بفضل ارتفاع أسعار النفط الذي موّل برنامجًا طَموحًا للاستثمار العمومي في المنشآت القاعدية والصناعية المحليّة.

وأشار التقرير إلى أن توقعات صندوق النقد الدولي الذي يراهن على استمرار ارتفاع الناتج المحلّي الخام بنسبة 3.3 % سنة 2013، وأن الجزائر ركّزت جهودًا سنة 2011 للاستفادة من ارتفاع عائدات المحروقات بقصد تنويع اقتصادها.

كما أكّد التقرير أن مخطط الاستثمار الخماسي للفترة (2010- 2014) تضمّن غلافًا ماليًّا قدره 222 مليون أورو، يهدف إلى تشجيع تطوير المؤسسات المحليّة، لاسيما من خلال المساعدات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسّطة، وتحسين المنشآت القاعديّة للنقل وتوزيع المياه، بالإضافة إلى المشاريع في قطاع التعليم والسكنات الاجتماعية.

وأشار التقرير أيضا إلى توجّه التضخّم في الجزائر نحو الارتفاع خلال الفترة (2008-2010)، حيث انتقل من 4.9 % سنة 2008 ليحقّق ذروة بنسبة 5.7 % سنة 2009، وأنّه بسبب المستوى المتزايد للتكاليف العمومية فإن التضخم يبقى خطرًا مُحتمَلًا، حيث أشارت التقديرات التي نشرها صندوق النقد الدولي إلى أنه سيرتفع خلال السنوات المقبلة.

ونجم عن ارتفاع أسعار الخام زيادة في الفائض التجاري الجزائري، الذي بلغ 12.82 مليار أورو بين جانفي وسبتمبر 2011 مقابل 10.64 مليارات خلال نفس الفترة من سنة 2010، أي ارتفاع بنسبة 20.4 %، والجزائر التي تَعرِف ديونها الخارجية انخفاضًا، ومع ادخار وطني يقدر بـ50 % من الناتج الداخلي الخام، أي أنها عرفت كيف تبني قواعد متينة لدعم مستقبل نموّها.

وعلى الرغم من ارتفاع الإمكانات وزيادة نسبة تدفّق الاستثمارات الأجنبيّة للجزائر لناتجها المحلي الإجمالي من 4.2 % إلى 6.6 % (من 0.9 إلى 1.8 مليار دولار) سنة 2004 و2006 على التوالي[15]، إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية كانت جد متواضعة، ويرجع ذلك إلى اقتصارها على قطاع النفط وتباطؤ عملية الإصلاح في القطاع الصناعي الذي عرف سيطرة القطاع العام، وضعف مؤشر الأداء العام للأعمال، حيث كشف تقرير الأعمال الصادر عن هيئة التمويل الدولية عن تقسيم سلبي لمناخ الأعمال والظروف المحيطة به، نظرًا لتعدّد الإجراءات وتعقيدها ومركزية وبيروقراطية الإدارة وثقل اتخاذ القرارات وارتفاع تكلفتها.[16]

وتوضح مؤشرات التقرير، أنّ مناخ الاستثمار في الجزائر لم يحقّق تقدّمًا كبيرًا في مجال توفير شروط استقطاب رأس المال الأجنبي والاستثمارات الأجنبيّة، حيث احتلت المرتبة 136 سنة 2006، مما انعكس سلبًا على التدفّقات المالية وجعل الاستثمار الأجنبي متواضعًا.

ارتقت الجزائر بسبعة مراكز في تصنيف مناخ الأعمال والاستثمار، حيث احتلّت الصفّ 156 سنة 2016، وهي المرتبة التي لا زالت تُترجِم مدى تأخُّر الجزائر في مسارات الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، رغم تحقيقها تقدّمًا ملحوظًا مقارنة بالتصنيف المالي والدولي الأخير، الذي تواجدت فيه ضمن المرتبة 163 سنة 2016، وكشف تقرير القيام بالأعمال الصادر عن مؤسسة (دوينغ بيزنس 2017 للبنك العالمي)، عن مدى تأخُّر الجزائر في مجال الاستثمار، حيث أفاد أن اعتبار الجزائر كإحدى الدول السبع التي حقّقت تقدّمًا ملحوظًا، جاء بعدما سجّلت إصلاحات نوعيّة لتسهيل استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الكهرباء، وتمحور هذا المؤشر حول نوعية التزويد بالكهرباء والشفافية في التعريفات، وتثمين البنك العالمي لتمكّن الجزائر من تخفيف تعقّد قوانينها في مجال الأعمال، وكذا آجال الحصول على رخصة البناء، ورغم كلّ هذا التقدّم الملحوظ، إلا أنّ مناخ الاستثمار في الجزائر يبقى ناقصًا ومحدودًا بسبب عدم حدوث أي تغيير جوهري في مسار الاستثمار، سواء تعلّق الأمر بالإجراءات أو الوثائق أو المحيط العام الذي يتّسم بالكثير من التعقيد وغياب رد الفعل أو الفساد والرشوة والبيروقراطية، إضافة إلى عدم تمكّن الحكومة من إطلاق مشروع إنجاز حوالي 17 منطقة صناعيّة، ما يثير تساؤلات حول مدى فاعلية إجراءات المصاحبة التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية سابقًا بخصوص تحسين المناخ العام للأعمال والاستثمار، واحتلّت الجزائر المرتبة 77 سنة 2017، من حيث الآجال الضرورية للحصول على رخصة بناء، وأشار التقرير إلى أنّ التحسّن شمل أيضًا الجانب الجبائي، حيث سجّل انخفاضًا في الرّسم على النشاط المهني من 2% إلى 1 %، وتبسيط عملية المطابقة الجبائيّة من خلال تقليص عدد تصريحات المداخيل، كما أخذ البنك العالمي بعين الاعتبار التسهيلات الممنوحة في مجال إنشاء مؤسسات من خلال إلغاء الرأسمال الأدنى المطلوب لإنشاء مؤسسة متوسطة وصغيرة، ما جعل الجزائر تحتلّ المركز 142 سنة 2017.[17]

ثالثًا: وضعيّة الاستثمار السّياحيّ ومناطق التوسّع السّياحيّ في الجزائر:

إنّ وضعيّة الاستثمارات السّياحيّة تمثّل أهم المؤشرات التي من خلالها يتم قياس حجم الاهتمام بالسّياحة، ولتطويرها وزيادة حجمها أوجدت الجزائر ما يسمى بالمناطق السّياحيّة ومناطق التوسّع السّياحيّ.

إنّ الجزائر في الوقت الراهن تحاول تصحيح مسار التنمية انطلاقًا من بعث مشاريع سياحية متنوعة، فقد قُدّر عدد المشاريع السّياحيّة قيد الإنجاز بـ329 مشروعًا سياحيًّا في بداية الثلاثي الأول لسنة 2007، وقُدّرت التكلفة الإجماليّة لتحقيق هذه الاستثمارات بـ60.46 مليار دينار جزائري، وقد بلغ معدل الإنجاز المتوسط 62.10%، وهذه المشاريع سوف تسمح بتدعيم الحظيرة الفندقية الحالية، بطاقات إيواء جديدة تقدّر بـ33152 سريرًا، وقدّر عدد المناصب الممكن إحداثها بـ10544 منصب شغل مباشر، أي بمتوسط 0.32 منصب شغل مقابل كل سرير مُنجز، ويعدّ هذا المعدّل منخفِضًا مقارنة بالمتوسط المحقّق دوليًّا والذي يقدّر بـ0.5 منصب شغل مباشر لكل سرير.[18]

وتوزّعت المشاريع قيد الإنجاز بنسبة 61.70% منها في المناطق الحضرية، 22.8% شاطئيّة 7.9% مشاريع معدنيّة، 3.34% صحراويّة، 2.43% مشاريع مناخية، وقد تركّزت معظم المشاريع بنسبة 53.2% في الولايات الساحليّة.

كما تم رصد 882 طلب استثمار سياحي مسجّل من بداية سنة 2007، حيث تتطلّب هذه المشاريع السّياحيّة الجديدة مساحة إجماليّة من الأراضي تقدّر بـ4975 هكتارًا، أما طاقات الإيواء (الأسرة) المنتظر تحقيقها من خلال إنجاز هذه الطلبات، فقد قدرت بـ239.246 سريرًا وإحداث 80.604 منصب شغل مباشر.

أما التقديرات المتعلقة بتكلفة إنجاز الاستثمارات السّياحيّة الجديدة، فقد حددت بـ867 مليار دينار جزائري، حيث 33.45% من طلبات الاستثمار تتعلّق بإنجاز فنادق و20% تخص قرى سياحيّة.[19]

وفي إطار دعم المشاريع قامت اللجنة الوطنيّة للمصادقة على مخططات المشاريع الاستثمارية في مارس2011، بدراسة 208 مشروعات سياحيّة، وافقت على 107 مشاريع منها، وأجّلت منح الموافقة على 74 مشروعًا ورفضت 27 ملفًا فقط، نظرًا لعدم مطابقتها للقواعد المتعلّقة بالسّياحة والبيئة وبعض النشاطات الأخرى، حيث إنّ قيمة المشاريع الفندقيّة التي هي طور الإنجاز بلغت 795 مليار دينار جزائري، تمثّل 699 مشروعًا سياحيًّا.[20]

أما بالنسبة للمشاريع المتوقفة، فقد قُدّرت بـ276 مشروعًا بطاقة إيواء 24524 سريرًا، والتي كان مقدّرًا أن توفّر 7498 منصب شغل، أما أسباب توقّف هذه المشاريع، فهي ترجع إلى: أسباب ماليّة، عدم تسوية الوضعيّة الإداريّة، مشاكل داخليّة بين الشركاء، عدم الحصول على عقود الملكية، والتي تسمح للمستثمرين بالحصول على قروض بنكية.[21]

كما تم سنة 2017 تسجيل تقديم 1649 مشروعًا فندقيًّا، تم قبول 791 ملفًا منها، والباقي قيد الدّراسة، بطاقة استيعاب تتجاوز 300 ألف سرير في 2025، وعَرفت سنة 2017 دخول 65 فندقًا حيز الخدمة بجودة عالية، مع احترام تام للمعايير الدولية.[22]

والجدول الآتي يوضّح وضعية المشاريع السّياحيّة المنجزة خلال الفترة (2015- 2017) كالآتي:

الجدول رقم (01): وضعية المشاريع السّياحيّة المنجزة خلال الفترة (2015– 2017)

السنوات	2015	2016	2017
عدد المشاريع	58	106	107
معدل النمو(%)	/	82.76	0.94

عدد الأسرة	2414	8439	16210
معدل النمو(%)	/	32.09	3.24
عدد العمّال	9511	0495	4764
معدل النمو(%)	/	158.79	11.35-

المصدر: مديريّة الاستثمار السّياحيّ، متوفّر على الموقع الإلكتروني: بتاريخ (2019/02/06):

https://www.mta.gov.dz/?page_id=7253&lang=ar#amenagement

من خلال الجدول السابق، نلاحظ تطوّرًا ملحوظًا في عدد المشاريع المُنجَزة للفترة (2015- 2017)، حيث بلغ عدد المشاريع المنجزة سنة 2015، 58 مشروعًا بطاقة إيواء بلغت 2414 سريرًا، وارتفع عدد المشاريع المُنجَزة سنة 2017، إذ بلغت 107 مشاريع منجزة بطاقة إيواء بلغت 16210أَسِرّة.

قامت السلطات المعنيّة بإعادة تحديد مفهوم مناطق ومواقع التوسّع السّياحيّ، وذلك حسب قانون رقم 03-03، المؤرّخ في 17 فيفري 2003، المتعلّق بمناطق التوسّع والمواقع السّياحيّة كما يأتي:[23]

- عرّفت مناطق التوسع السّياحيّ بأنّها: كلّ منطقة أو امتداد من الإقليم يتمتّع بصفات أو خصائص طبيعيّة، ثقافيّة، بشريّة وإبداعيّة مناسبة لسياحة مؤهلّة أو تنمية منشأة سياحيّة، ويمكن استغلالها في تنمية نمط أو أكثر من السّياحة ذات المردوديّة.

- عرّفت الموقع السّياحيّ بأنّه: كلّ منظر أو موقع يتميز بجاذبيّة سياحيّة بسبب مظهره الخلّاب أو بما يحتوي عليه من عجائب أو خصوصيّات طبيعيّة أو بِناءات مُشيّدة عليه، يعترف بأهميّة تاريخيّة أو فنيّة أو أسطوريّة أو ثقافيّة، والذي يجب تثمين أصالته والمحافظة عليه من التلف أو الاندثار بفعل الطبيعة والإنسان.

- عرّفت المنطقة المحميّة بأنّها: جزء من منطقة التوسّع أو موقع سياحي غير قابل للنماء، ويستدعي حماية خاصة بقصد المحافظة على مؤهلاته الطبيعية والأثريّة أو الثقافيّة.

وفي 2011 تمّ إحصاء 205 توسّعات سياحيّة بوعاء عقاري يقدّر بـ53.199 هكتارًا، بعد أن كانت في سنة 2009 تقدّر بـ174 منطقة، أي بزيادة 31 منطقة جديدة تم تصنيفها، إلا أن تصنيف هذه المناطق يتطلّب حمايتها من البناءات الفوضويّة والعناية بالبيئة والطبيعة والتراث[24]، كما شرعت الوكالة الوطنيّة للتنمية السّياحيّة في عملية تهيئة وتطهير شاملة لكل مناطق التوسع السّياحيّ الموجودة في الولايات السّاحليّة.

رابعًا: الفرص والتّهديدات المتاحة للاستثمار السّياحيّ في الجزائر:

يوضح الجدول رقم (02) نقاط القوّة والضّعف والفرص والتهديدات لطاقات الاستثمار في الجزائر كالآتي:[25]

الجدول رقم (02): نقاط القوّة والضّعف والفرص والتهديدات لطاقات الاستثمار في الجزائر

نقاط القوة	نقاط الضعف
- إرادة إصلاحيّة من طرف السلطات.	- تأخّر في البنية التحتية وفي إتمام الإصلاحات.
- انخفاض تكلفة الطاقة، حجم معتبر للسوق.	- تأخّر في الإصلاحات الماليّة والبنكيّة.
- يد عاملة شابة وتتقن عدّة لغات.	- صعوبة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- القرب الجغرافي من الأسواق: أوروبا، إفريقيا،..إلخ.	- صعوبة الحصول على العقار الصناعي.
- تَقدُّم في عمليات التكامل الاقتصادي الإقليمي.	- صورة غير واضحة عن الجزائر وضعف الاتصال.

– تملك ثروات طبيعيّة وسياسات لتنميتها. – موارد بشرية هائلة ومرونة سوق العمل.	– نقص المعلومات الكيفيّة حول الاستثمارات الأجنبيّة. – نقص الخبرة في الاستثمار الأجنبي المباشر.
الفرص	**التهديدات**
– المحروقات، الطاقة، الإلكترونيك. – توفر بنية تحتيّة للتكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصال. – مناجم، صناعة غذائية. – الرخصة الثالثة للهاتف النقّال. – السّياحة، الصيد. – الانضمام لمنظمة التجارة العالميّة. – منطقة تبادل حرّ مع الاتحاد الأوروبي.	– عدم التنظيم والبيروقراطية في الإدارة العموميّة. – تأخّر في إعادة تأهيل إطارات الإدارة العموميّة. – انخفاض معدل دخول التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصال. – هجرة الأدمغة. – عدم التنسيق بين السياسات الوطنيّة. – تداخل مهام المؤسسات المكلّفة بالاستثمار. – بعض الأسواق تعمل دون منافسة.

المصدر: يحياوي إلهام، بوحديد ليلى، **آليات وتحديات الاستثمار السّياحيّ في الجزائر**، الملتقى الدولي حول آليات تفعيل الاستثمار ودورها في تحسين مؤشّرات قطاع السّياحة، معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بريكة، يومي 6و7 ديسمبر 2017.

نستنتج من الجدول أعلاه، أن الاستثمار في الجزائر يواجه عدّة صعوبات تهدّد الفرص الاستثمارية الممكنة، وتَحول دون الاستفادة من الإمكانات المتاحة، وأنه يجب استغلال نقاط القوة والفرص المتاحة ومحاولة القضاء على نقاط الضعف والتهديدات، وهذا ما يسمح باختيار الإستراتيجيّة السّياحيّة الملائمة.

خامسًا: صعوبات ومعوّقات الاستثمار السّياحيّ في الجزائر:

تتمثّل أهم المعوقات التي تواجه الاستثمار السّياحيّ فيما يأتي:[26]

- مُشكلة العقار السّياحيّ: سوء التسيير؛ وعدم دقة الدّراسات السّياحيّة،...إلخ.
- عدم ملاءمة طريقة التمويل الحالي مع نوعية الاستثمار: حداثة نشأة السوق المالية في الجزائر، صعوبات في العمليات الجارية،...إلخ.
- تدهور المحيط الطبيعي والثقافي: تعرّض البيئة للتلوّث، والتراث إلى السرقة،...إلخ.
- عدم استقرار الإطار التشريعي والتنظيمي للنشاط السّياحيّ.
- تردّد القطاع الخاص إزاء الاستثمار السّياحيّ.
- مشاكل على مستوى قطاع الصناعات التقليديّة.

كل هذه العراقيل والمعوقات كانت سببًا في ضعف الاستثمارات السّياحيّة، لذلك عمدت الجزائر إلى تذليلها تدريجيًا من خلال انتهاجها إستراتيجيّة التهيئة السّياحيّة.

المحور الثالث: واقع السّياحة في الجزائر ومساهمة الاستثمار السّياحيّ في تطوّرها:

سنتطرّق في هذا المحور إلى ما يأتي:

أولًا: أنواع السّياحة في الجزائر وأهم المميّزات البيئيّة والمحميّات والحظائر العالميّة:

تتمتّع الجزائر بخصائص طبيعيّة وجغرافية فريدة، حيث تقع في الضفة الغربية لحوض البحر الأبيض المتوسط، ويبلغ طول ساحلها حوالي 1644 كلم متكونا من الالتواءات والاحتدابات، كما تعدّ من حيث المساحة ثاني أكبر البلدان الإفريقية بعد السودان، حيث تتربّع على مساحة 2.381.741 كلم مربع.[27]

تتعدّد المناطق الساحليّة في الجزائر، من سواحل وهضاب ومواقع أثريّة تعود لعهد الرومان والمسلمين وحضارات أخرى، مرورًا بمنطقة السّلسلة الأطلسيّة التي توجد فيها أكبر قمة جبليّة في الشمال، وسلسة جبليّة موازيّة للساحل تتمتّع بإمكانات كبيرة لتنمية أنواع سياحيّة عديدة، كالنشاطات الرياضيّة المختلفة من التزحلق والتسلق والصيد وغيرها.

ثم تأتي تباعًا منطقتا الهضاب العليا التي تتميز بالمناخ القاري والمواقع الأثرية والصناعات الحرفية والتقليدية المتنوعة، والأطلس الصّحراوي الواقعة بين الهضاب العليا والصحراء الكبرى، والتي يمكن فيها تنمية السّياحة المناخيّة والمعدنيّة، وهناك منطقة واحات الصحراء التي تتميّز باعتدال درجات الحرارة، وتتركّز فيها الواحات بنخيلها وبحيراتها وصناعاتها التقليديّة.

وعليه، تزخر السّياحة في الجزائر بالتنوّع، كالسّياحة الشاطئيّة والسّياحة الصحراويّة، بما تحمله من استكشاف، والسّياحة الصحيّة لما تزخر به المنطقة من مياه معدنيّة، والسّياحة الثقافيّة ذات الطابع الديني والسّياحة الرياضيّة، فضلًا عن سياحة المؤامرات والأعمال.

كما تُعرف المدن الجزائريّة بطابع مميّز، فمدنها تجمع بين الطُّرز المعمارية، كالأندلسيّة والعثمانية والكولونياليّة الفرنسيّة، والحديثة كما في مدن قسنطينة ووهران وتلمسان والبليدة والجزائر العاصمة.

ويوجد سبعة مواقع للتراث العالمي مصنّفة ضمن قائمة اليونسكو، تتنوّع بين الرومانيّة والإسلاميّة والنقوش التي تعود للعصور العابرة، كما في آثار تيبازة وجميلة والقصبة ووادي ميزاب ومواقع أخرى.[28]

تضمّ الجزائر محميات وحظائر وطنيّة كثيرة جدًّا ومتنوّعة بالنظر للمساحة الشاسعة للبلاد، من بين هذه المواقع الطبيعيّة توجد إلى حدِّ الآن 10 محميّات طبيعيّة، تنتمي إلى التّراث الطبيعي العالمي المحمي دوليًّا من طرف منظّمة اليونيسكو، وقد تم تصنيف هذه المواقع نظرًا لاستيفائها مجموعة من الشروط، كتوفّر نظام بيئي مميّز عن المناطق المجاورة، مثل: تواجد عدد معين من الكائنات النادرة، تنوّع الغطاء النباتي أو البُنْيات الجيولوجيّة بالنسبة للمناطق الصحراوية وغيرها، وهي كالآتي:[29]

- محميّة القالة بولاية الطارف: هي من أجمل محميّات الجزائر، تضمّ ثلاث بحيرات، غابات وشواطئ، حيث تُلقّب بمدينة المرجان.
- محميّة تازا بولاية جيجل: تضمّ بحيرات وغابات كثيفة وأقاليم ساحليّة متنوّعة.
- محميّة قورايا بولاية بجاية: محميّة غابيّة تضمّ جبال قورايا التي تعانق مياه البحر الأبيض المتوسط.
- محميّة جرجرة بولاية تيزي وزو: تضمّ جبال جرجرة، التي تعدّ من أجمل جبال العالم، تكسوها الثلوج من بداية فصل الخريف إلى نهاية فصل الربيع.
- محميّة تلمسان بولاية تلمسان: تضمّ غابات وشلالات الأوريط، بالإضافة إلى مغارات بني عاد.
- محميّة بلزمة بولاية باتنة: تضم سهلًا شاسعًا يتخلّله وادٍ وهضاب متفرّقة، تتميّز بغطاء نباتي متنوّع.
- محميّة ثنية الحد بولاية تيسمسيلت: تضمّ غابة كثيفة من أشجار الأرز وأنواع أخرى، تتوسّطها بحيرة صغيرة.

– محميّة الشريعة بولاية البليدة: من أجمل المحميات الثلجيّة في الجزائر، تكسوها الثلوج معظم أوقات السنة، وتحتوي على شاليهات للكراء وأماكن لممارسة رياضة التّزحلق.

– محميّة الهقار بولاية تمنراست: تضمّ سلسلة جبال الهقار التي تتوسّط الرمال، وتوجد بها أعلى قمة جبليّة في الجزائر، هي قمة تاهات أتاكور.

– محميّة الطاسيلي بولاية اليزي: تقع على الحدود الليبيّة النيجيريّة، أوّل محميّة عالميّة في الجزائر، تضمّ كهوف الطاسيلي الشهيرة المرشّحة ضمن عجائب الدنيا مؤخرًا، والتي يحج إليها العلماء من كل أنحاء العالم لمحاولة فك ألغازها، كما تضم مدينة سيفار الحجرية التي تصنّف كأكبر متحف أثري في العالم، بالإضافة إلى مدينة جانيت التي تحتوي أجمل شروق وغروب شمس في العالم، حسب منظمة السّياحة العالمية، يمكن اعتبارها أنشط منطقة سياحيّة في الجزائر.

من خلال ما سبق، يمكن القول: إنّ هذه المحميّات الطبيعيّة والحظائر تمثّل ثروة حقيقية للجزائر، وبإمكانها أن تجلب آلاف السوّاح الأجانب والجزائريين.

ثانيًا: أهمية السّياحة في الجزائر:

تتجلّى أهمية السّياحة في الجزائر في مساهمتها فيما يأتي:[30]

– **مساهمة السّياحة في الناتج المحلي الإجمالي:** قُدّرت نسبة المساهمة عام 2007 بـ 3.2% لتنتقل إلى حوالي 3.7 % عام 2009 و3.6% عام 2016، إلّا أنّ نسبة مساهمة السّياحة في الناتج المحلي الإجمالي لم تتعدَّ 4% خلال الفترة (2007- 2017)، وهي نسبة ضئيلة جدًّا، مقارنة بالمعدّل العالمي لعام 2016 والمقدّر بـ19.1%، ويرجع ضَعف مساهمة السّياحة في الناتج المحلي الإجمالي إلى التركيز على القطاع النّفطي وإهمال باقي القطاعات الأخرى، بما فيها القطاع السّياحيّ، بالإضافة إلى أن هذه المساهمة تعكس النشاط الاقتصادي الذي تولّده السّياحة كالفنادق، الوكالات السّياحيّة، الخطوط الجوية ووسائل نقل الركاب الأخرى، على الرغم من أن هذه المساهمة تضمّ أيضًا المطاعم، الصناعات الترفيهية والتي هي مدعومة من السّياحة.

– **مساهمة السّياحة في التشغيل:** شهد عدد العاملين في القطاع السّياحيّ نموًّا ملحوظًا خلال الفترة (2007- 2017)، حيث قدّر عدد العاملين عام 2007 بحوالي 2250 عاملًا ليرتفع عام 2016 إلى 3500 عاملا، ومن المتوقّع أن يرتفع عام 2027 إلى 0.2 % ليصل إلى 3550 عاملًا، إلا أنّ الرقم المسجّل يبقى بعيدًا عن الإمكانات السّياحيّة الكبيرة للجزائر بسبب هياكل الإيواء غير المصنّفة، والتي تشكّل النسبة الأكبر من طاقات الإيواء في الجزائر، حيث أنّ مناصب التشغيل فيها ضعيفة عكس فنادق 5 نجوم و4 نجوم، التي تمتاز بقابليّة تشغيل أكبر.

– **الإيرادات السّياحيّة وعدد السياح:** شهدت الإيرادات السّياحيّة بالعملة الصعبة تطوّرًا ضعيفًا ومتذبذبًا إذا ما قورنت بالإمكانات المتاحة، حيث شهدت الفترة (2010- 2014) انخفاضًا في الإيرادات السّياحيّة، وبلغت عام 2012 ما يقدر بـ20 مليون دينار جزائري، ويرجع ذلك لانخفاض عدد السياح الوافدين إلى الجزائر، نتيجة تدهور الأوضاع الأمنيّة في منطقة الساحل، مما دفع السياح إلى اختيار وجهات بديلة.

كما شهد عدد السياح الوافدين إلى الجزائر ازديادًا بنحو مرتين من عام 2007 والذي بلغ 2.5 مليون سائح إلى عام 2017 والذي بلغ 3.2 مليون سائح، كان نصيب السّياحة الصحراوية منها 170 ألف سائح، وشكّل الأجانب منهم 20 ألف سائح، حيث ارتفعت

النسبة بـ18 % مقارنة بسنة 2016، وساهمت السّياحة بنسبة 1.5 % من الدخل الوطني، بقيمة 330 مليون دولار، ومن المتوقّع أن يرتفع العدد أكثر عام 2027، ليصل عدد السياح الوافدين للجزائر إلى 4 ملايين سائح.[31]

ثالثًا: إجراءات وآليات الاستثمار السّياحيّ لتطوّر السّياحة في الجزائر:

اتّخذت الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال مجموعة من الإجراءات والسياسات المؤسساتيّة والقانونية والآليات، بغية تفعيل الاستثمار السّياحيّ من أجل تطوّر السّياحة وتحقيق تنمية سياحية تعود بالفائدة على الاقتصاد، وأهمها:[32]

- **إجراءات قانونيّة:** أصدر المشرّع الجزائري مجموعة من القوانين، أبرزها قانون التنمية المستدامة للسياحة رقم 03- 01 الصادر في 17 فيفري 2003، والذي كان يهدف إلى إحداث محيط ملائم ومحفّز من أجل تطوير قطاع السّياحة، أما القانون الآخر، فيتعلّق باستغلال الشواطئ، رقم 03-02 المؤرّخ في 17 فيفري 2003، والذي يحدّد القواعد العامة لاستعمال واستغلال السياح للشواطئ، وهدفه تثمين وحماية الشواطئ والاستفادة منها، ثم بعد ذلك صدر قانون رقم 03-03 المؤرّخ في 17 فيفري من نفس السنة، والمتعلّق بمناطق التوسّع السّياحيّ والمواقع السّياحيّة، وبعدها صدر قانون تطوير الاستثمار المعدّل والمتمّم بالأمر رقم 06-08 المؤرّخ في 2006/07/15، بالإضافة إلى تحديد تاريخ 25 جوان من كل سنة، كيوم وطنيٍّ للسياحة بموجب قرار مؤرخ في 29 ماي 2011.
- **إجراءات مؤسساتيّة:** قامت الجزائر بإنشاء العديد من الهياكل الإدارية لتنمية السّياحة، أهمها: إنشاء وزارة السّياحة والصناعات التقليدية التي تأسّست بموجب المرسوم رقم 474- 63 المؤرّخ في 20 ديسمبر 1963، وحُدّدت بموجبه المهام الموكلة إليه، كما تم إنشاء الديوان الوطني للسياحة بموجب المرسوم 88-214 المؤرّخ في 31 أكتوبر 1988، والمعدّل بموجب المرسوم 92-402 بتاريخ 31 أكتوبر 1992، وهدف إنشاؤه إلى إعداد برامج الترقية السّياحيّة والسهر على تنفيذها، وبعد ذلك وفي سنة 1994 تم إصدار مرسوم تنفيذي رقم 94- 39 المؤرّخ في 25 فيفري يقضي بإنشاء اللجنة الوطنية لتسهيل الأنشطة السّياحيّة، ثم بعدها تم إنشاء الوكالة الوطنية للتنمية السّياحيّة التي أُنشِئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98- 70 المؤرّخ في 21 فيفري 1998، بالإضافة إلى المؤسّسة الوطنية للدّراسات السّياحيّة التي أُنشِئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-94 المؤرّخ في 10 مارس من نفس السنة.
- **تطبيق المخطط التوجيهي للتهيئة السّياحيّة آفاق 2030:**

قامت الدولة بالعمل على تشخيص معوقات الاستثمار السّياحيّ ومعالجتها لخلق مناخ ملائم للاستثمار يتّجه إلى تغطية العجز المسجّل في مجال الإيواء، هذا الأخير الذي يبقى بعيدًا عن تلبية الطلب في ظل الرّواج المتزايد للسياحة، ولأجل ذلك، جاء المخطط التوجيهي للتهيئة السّياحيّة آفاق 2030، الذي يرمي إلى خلق نوع من التناسق والتناغم في إنجاز مختلف المشاريع القطاعيّة.

ويعدّ المخطّط التوجيهي للتهيئة السّياحيّة آفاق 2030 أرضية العمل الرئيسة لتنمية ودعم الاستثمار السّياحيّ في الجزائر، ويتضمّن المخطط الإطار الاستراتيجي والمرجعي لتطبيق السياسة السّياحيّة في الجزائر في حدود 2030، وتجسيد التوجّه الرامي إلى تثمين الإمكانات التي تتوفّر عليها الجزائر، وجعل هذه الإمكانات في خدمة السّياحة، ومن ثمّ تغطية العجز المسجل خاصة في مجال الإيواء، الذي لا تتعدّى سعته 80 ألف سرير على المستوى الوطني، 10% منها فقط مطابقة للمواصفات العالميّة، يقابلها عدد كبير من الطلبات على الإيواء يفوق الملايين سنويًّا.[33]

يهدف هذا المخطّط التوجيهي للتهيئة السّياحيّة في آفاق 2030 إلى:[34]

- تحسين التوازنات الكليّة: التشغيل، النمو، الميزان التجاري والمالي والاستثمار.
- توسيع الآثار المترتّبة على السياسة إلى قطاعات أخرى (الصناعة التقليديّة، النقل، الشغل).
- المساعدة على الانفتاح، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي.

- التوفيق بين التّرقية السّياحيّة والبيئية.
- تثمين التراث.
- التحسين الدائم لصورة الجزائر.

لقد تمّ تحديد مشاريع ذات أولويّة في إطار المخطّط في أقطاب الامتياز التي تهدف إلى تحقيق ما يقارب 40.000 سرير بتكلفة تقدّر بـ2.5 مليار دولار أمريكي، حيث إنّ حصّة الاستثمارات العموميّة في هذه الأقطاب تقدر بـ15% بما فيه المادي وغير المادي، والمشاريع ذات الأولوية، منها الجاري إنجازه أو ما هو محل دراسة وعرض متقدم كالآتي:[35]

- فنادق السّلسلة، حيث عدد الأَسِرّة من كلّ الأنواع يقدر بـ29.386 سريرًا.
- عشرون قرية سياحيّة متميّزة.
- الحظائر البيئيّة والسّياحيّة.
- مراكز العلاج، الصحة والرفاهية.
- انطلاق 80 مشروعًا سياحيًّا في سبعة أقطاب سياحيّة بامتياز، حيث شرع في إنجاز 274 فندقًا بطاقة إيواء 29386 سريرًا، موزّعة على سبعة أقطاب سياحيّة للامتياز على كامل التراب الوطني، وهو موضّح في الجدول الآتي:[36]

الجدول رقم (03): مجموع القرى السّياحيّة وطاقات الإيواء الخاصة بكلّ قطب سياحيٍّ

الأقطاب السّياحيّة	الفنادق "جميع الأصناف" (عدد الأسِرّة)	القرى السّياحيّة	القرى السّياحيّة (عدد الأسِرّة)
القُطب السّياحيّ الشمالي الشرقي	5965	4	7378
القُطب السّياحيّ الوسط	9295	12	39849
القُطب السّياحيّ الشمالي الغربي	10146	3	6852
القُطب السّياحيّ الجنوبي الشرقي	2092	-	-
القُطب السّياحيّ الجنوبي الغربي	1513	1	92
القُطب السّياحيّ "الطاسيلي"	150	-	-
القُطب السّياحيّ "الأهقار"	225	-	-
المجموع	**29386**	**20**	**54171**

المصدر: عقون شراف، بوحديد ليلى، **دور السّياحة الداخلية في تحقيق التنمية الاقتصاديّة في الجزائر في ظلّ المخطط التوجيهي للتهيئة السّياحيّة آفاق 2030**، مجلّة رؤى اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التّسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، المجلّد السابع، العدد الثاني، ديسمبر، 2017، ص 294.

ويشمل هذا المخطط الحركيّات الخمس لتطوير السّياحة في الجزائر، والتي تتمثل في:[37]

- تقويم وجهة الجزائر.
- تطوير الأقطاب والقرى السّياحيّة المميّزة.
- نشر مخطط النوعيّة السّياحيّة.
- الشراكة العموميّة والخاص.
- تنفيذ مخطط عمليّاتي للتمويل.

خاتمة:

تعدّ الجزائر أبرز نقاط الجذب السّياحيّ بين دول العالم، نظرًا لما تتمتّع به من كنوز سياحيّة متعدّدة وموارد طبيعيّة هائلة، لذلك لا بد من تشجيع ودعم الاستثمار السّياحيّ في الجزائر من أجل تطور السّياحة وتحقيق التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

وقد توصّلت الدراسة إلى مجموعة من **النتائج**، منها:

- تعاني الجزائر من بعض الصعوبات التي تعترض نموّ الاستثمار في القطاع السّياحيّ، حيث تهدّد الفرص الاستثمارية الممكنة وتحول دون الاستفادة من الإمكانات الضّخمة المتاحة.
- ما زال النشاط الاستثماري في قطاع السّياحة في الجزائر بعيدًا عن مواكبة احتياجات السوق في ضوء ما تملكه الجزائر من مقوّمات سياحيّة، حيث تركّز الاستثمار السّياحيّ حتى الآن في عدد قليل من المدن الرئيسة، بينما بقيت مناطق كثيرة بمنأى عن قيام استثمارات سياحية فيها رغم توفّر الإمكانات والمعالم السّياحيّة.
- تزخر السّياحة في الجزائر بالتنوّع، كالسّياحة الشاطئيّة والسّياحة الصحراويّة بما تحمله من استكشاف، والسّياحة الصحية بما تزخر به المنطقة من مياه معدنيّة، والسّياحة الثقافيّة ذات الطابع الديني والسّياحة الرياضيّة، فضلًا عن سياحة المؤامرات والأعمال.
- تضم الجزائر 10 محميّات طبيعية تنتمي إلى التراث الطبيعي العالمي المحمي دوليًّا من طرف منظمة اليونيسكو.
- تنبع أهمية السّياحة في الجزائر من خلال مساهمتها في الناتج الداخلي الخام وخلق مناصب للشغل وزيادة إيرادات السّياحة.
- تتمثّل الإجراءات القانونية لتطوّر السّياحة في الجزائر في مجموعة من القوانين، أبرزها قانون: التنمية المستدامة للسياحة، استغلال الشواطئ، مناطق التوسع السّياحيّ والمواقع السّياحيّة، تطوير الاستثمار.
- تتمثل الإجراءات المؤسساتيّة لتطور السّياحة في الجزائر في إنشاء العديد من الهياكل الإدارية، أهمها إنشاء: وزارة السّياحة والصناعات التقليديّة، الديوان الوطني للسّياحة، اللجنة الوطنية لتسهيل الأنشطة السّياحيّة، الوكالة الوطنيّة للتنمية السّياحيّة، المؤسسة الوطنية للدّراسات السّياحيّة.
- يعدّ المخطط التوجيهي للتهيئة السّياحيّة آفاق 2030، أرضية العمل الرئيسة لتنمية ودعم الاستثمار السّياحيّ في الجزائر، ويتضمّن المخطط الإطار الإستراتيجي والمرجعي لتطبيق السياسة السّياحيّة في الجزائر في حدود 2030، وتجسيد التوجّه الرامي إلى تثمين الإمكانات التي تتوفّر عليها الجزائر، وجعل هذه الإمكانات في خدمة السّياحة، ومن ثم تغطية العجز المسجَّل خاصة في مجال الإيواء، وذلك بسَنّ التشريعات والقوانين التي تشجّع الاستثمار في القطاع السّياحيّ في إطار البحث عن بديل مستدام، وتشجيع الصناعات خارج قطاع المحروقات.

مما سبق، يمكن تقديم **المقترحات** الآتية:

- العمل على تطوير خدمات النقل وخدمات البنية التحتية الأخرى من أجل تلبية حاجات القطاع السّياحي.
- ترقية مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتوجيهه نحو الاستثمار في القطاع السياحي من خلال حل مشكلة العقار السياحي، تقديم تحفيزات جبائية للاستثمارات السياحية سواء للمستثمر الوطني أو الأجنبي والقضاء على الفساد.
- ضرورة الاقتناع بوجوب الشراكة بين القطاع الحكومي والمحلي في تنفيذ أهداف الإستراتيجية السّياحيّة، التي يتم الاتفاق على محاورها، وذلك من خلال تحديد مساهمة كل قطاع في تكاليف تنفيذ الإستراتيجية، وحصول كل طرف على العوائد أو الإيرادات الّتي تحفّزه للاستثمار واستمرارية العمل في تنفيذ الأهداف المطلوبة منه.

- العمل على التوجه أكثر نحو الاستثمار في الموارد البشرية من خلال تكوينها وتأهيلها، بهدف تقديم وتسيير البرامج التنموية خاصة في القطاع السياحي.
- ضرورة تنمية الأقاليم والمناطق سياحيًّا وخدماتيًّا واقتصاديًّا وعمرانيًّا.
- العمل على تسطير سياسة سياحية داخلية متينة بتسخير مجهودات جبارة.
- البحث عن السبل العقلانية والمنطقية للحفاظ على الثروة السياحية التي تعاني من سوء التسيير.
- ضرورة تنمية الفكر السياحي والثقافة السياحية في المجتمع الجزائري.

الهوامش:

[1] بظاظو إبراهيم، **السّياحة البيئية وأسس استدامتها**، دار الوراق للنشر، الأردن، 2010، ص23.

[2] أبو العسل محمد، **تنمية الوعي السّياحيّ لطلبة المدارس في إقليم الشمال**، مذكّرة ماجستير غير منشورة، كلية السّياحة والفنادق، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 2009، ص 56.

[3] الراوي أسعد أبو رمان، **السّياحة في الأردن**، دار الإثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 11.

[4] الراوي أسعد أبو رمان، **تنشيط السّياحة المحلية في إطار واقع المنتج التراثي الأردني**، مؤتمر السّياحة التراثيّة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، أيام 23-25 ماي، 2010، ص 08.

[5] بظاظو إبراهيم، **الجغرافيا والمعالم السّياحيّة**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص222.

[6] أبو عياش عبد الإله، الطائي حميد، **التخطيط السّياحيّ مدخل إستراتيجي**، الورّاق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص ص 72-74.

[7] ساحل محمد، بن تفات عبد الحق، **إبراز العلاقة بين السّياحة والتنمية المستدامة مع محاولة نمذجة البُعد الاقتصادي للسياحة المستدامة في الجزائر للفترة (1995-2016)**، مجلّة دراسات وأبحاث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد 30، مارس 2018، ص 133.

[8] عشي صليحة، **الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1، الجزائر،2011، ص 61.

[9] عدنان موفق، الحميري عبد الجبار، **أساسيّات التمويل والاستثمار في صناعة السّياحة**، الورّاق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 19.

[10] العاني رعد، **الاستثمار والتسويق السّياحيّ**، كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 19.

[11] المرجع نفسه، ص 119.

[12] يحياوي إلهام، بوحديد ليلى، **مساهمة الاستثمار السّياحيّ في تطوير مناطق التوسّع السّياحيّ بالجزائر**، مجلة دفاتر البحوث العلميّة، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، العدد السادس، جوان، 2015، ص 317.

[13] التقرير السنوي للمؤسّسة العربية لضمان الاستثمار، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2003.

[14] يحياوي إلهام، بوحديد ليلى، **آليات وتحديات الاستثمار السّياحيّ في الجزائر**، الملتقى الدولي حول آليات تفعيل الاستثمار ودورها في تحسين مؤشرات قطاع السّياحة، معهد الحقوق والعلوم الاقتصاديّة، المركز الجامعي بريكة، يومي 6و7 ديسمبر 2017، ص 4.

[15] تقرير الاستثمار العالمي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأونكتاد، واشنطن، 2006، ص 6.

[16] لطفي علي، **الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي**، المنظمة العربية للتنمية الإداريّة، مصر، 2009، ص 73.

[17] حمادي عمر، **البنك العالمي يصنف الجزائر في المرتبة الـ156 في مناخ الاستثمار**، جريدة الجزائر، متوفّر على الموقع الإلكتروني بتاريخ (2019/02/05): https://www.eldjazaironline.net/Accueil

[18] يحياوي إلهام، بوحديد ليلى، **مساهمة الاستثمار السّياحيّ في تطوير مناطق التوسّع السّياحيّ بالجزائر**، مرجع سابق، ص 318.

[19] المرجع نفسه.

[20] يحياوي إلهام، بوحديد ليلى، **آليات وتحدّيات الاستثمار السّياحيّ في الجزائر**، مرجع سابق، ص 7.

[21] عيساني عامر، **الأهميّة الاقتصاديّة لتنمية السّياحة المستدامة: حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1، الجزائر، 2010، ص 116.

[22] غنية قمراوي، سهام حواس، **2.5 مليون سائح في 2017 بالجزائر**، منتدى الحوار، متوفّر على الموقع الإلكتروني بتاريخ (2019/02/05):
http://elhiwardz.com/featured/116587/

[23] الجريدة الرّسميّة للجمهورية الجزائرية، العدد 11، 19 فيفري، 2003، ص 14.

[24] يحياوي إلهام، بوحديد ليلى، **آليات وتحدّيات الاستثمار السّياحيّ في الجزائر**، مرجع سابق، ص 8.

[25] المرجع نفسه.

[26] حاج الله حيزية، **الاستثمارات السّياحيّة في الجزائر**، مذكّرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2006، ص 213.

[27] **جغرافيا الجزائر**، موسوعة ويكيبديا الحرة، متوفر على الموقع الالكتروني بتاريخ (2019/03/18):
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A7_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1

[28] **السّياحة الجزائرية حاضرة وغائبة**، مدوّنة نون بوست، متوفّر على الموقع الإلكتروني بتاريخ (2019/02/05):
https://www.noonpost.com/content/13007

[29] **وزارة السّياحة والصناعات التقليدية**، موسوعة ويكيبديا الحرة، متوفّرة على الموقع الإلكتروني بتاريخ (2019/02/07):
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9

[30] بوفاتح فريحة، قميتي عفاف، **الاستثمار في السّياحة الداخلية في الجزائر سبيل للنهوض بالاقتصاد الوطني**، الملتقى الوطني حول أثر انهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر: دراسة في السياسات البديلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، يومي 10 و11 أكتوبر 2017.

[31] غنية قمراوي، سهام حواس، مرجع سابق.

[32] عبد الرزاق مولاي، بورحلي خالد، **متطلّبات تنمية القطاع السّياحيّ في الاقتصاد الجزائري**، المجلة الجزائريّة للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد الرابع، جوان 2016، ص ص 75، 76.

[33] منصوي الزين، **أهمية الاستثمارات في المجال السّياحيّ ودورها في التنمية: حالة الجزائر**، الملتقى الدولي حول السّياحة رهان التنمية المستدامة، جامعة البليدة، يومي 24 و25 أفريل 2012، ص5.

[34] وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسّياحة، **المخطط التوجيهي للتهيئة السّياحيّة 2030**، تشخيص وفحص السّياحة الجزائرية، جانفي، 2008.

[35] عيساني عامر، **مرجع سابق**، ص 131.

[36] عقون شراف، بوحديد ليلى، **دور السّياحة الداخليّة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل المخطّط التوجيهي للتهيئة السّياحيّة آفاق 2030**، مجلة رؤى اقتصادية، كلية العلوم الاقتصاديّة والتجاريّة وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد السابع، العدد الثاني، ديسمبر، 2017، ص 294.

[37] المرجع نفسه، ص 296.